



Liberalization of foreign trade and its effects on the economies of developing countries in general and Iraq in particular.

(تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة).

* أ. م. حسين عباس حسين الشمري * أ. م. كريم عبيس حسان العزاوي

Abstract : Liberalization of foreign trade has become an urgent necessity at present for both the developed and the developing countries. The developed country has managed to discharge its surplus products to the markets of developing countries, and developing countries have also managed, through the liberalization of their foreign trade, Machinery and equipment and semi-finished products, as well as hard currency obtained from the export of various raw materials. Liberalization of foreign trade has contributed to the economic development of countries, but the liberalization of foreign trade for developing countries has been fraught with difficulties and problems, as most developing countries' products are still unable to compete with the products of advanced industrial countries, This has contributed to the decline in domestic production (agricultural and industrial) for many developing countries. Therefore, developing countries should not rush to abolish customs duties and remove customs barriers on imported foreign goods and products that compete with similar domestic products. N local products to these countries will be able to compete with foreign products on the market, and was the liberalization of foreign trade and other positive effects negative for developing countries in general and Iraq in particular.

المستخلص: أصبح تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة في الوقت الحاضر سواء بالنسبة

للدولة المتقدمة ام النامية على السواء ، فالنسبة للدولة المتقدمة فقد تمكنت من تصريف منتجاتها الفائضة عن حاجتها إلى أسواق الدول النامية ، كما أن الدول النامية هي الأخرى تمكنت من خلال تحرير تجارتها الخارجية الحصول على ماتحتاجة من آلات ومعدات وسلع نصف مصنعة ، فضلا عن العملة الصعبة التي تحصل عليها من تصدير المواد الأولية المختلفة . كما ساهم تحرير التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للدول ، إلا أن تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية كان ولا يزال يكتنفه الكثير من الصعوبات والمشاكل، وذلك لأن أغلب منتجات الدول النامية لا تزال غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة سواء من حيث جودة الإنتاج أو من حيث السعر ، وساهم ذلك في تراجع الإنتاج المحلي (الزراعي والصناعي) للكثير من الدول النامية ، وعليه فعلى الدول النامية أن لا تتسرع في إلغاء الرسوم الكمر كية وإزالة الحواجز الكمر كية عن السلع والمنتجات الأجنبية المستوردة التي تنافس منتجاتها المحلية المشابهة ، إلى أن تصبح المنتجات المحلية لهذه الدول قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق ، وكان لتحرير التجارة الخارجية آثار ايجابية وأخرى سلبية بالنسبة للدول النامية بشكل عام والعراق خاصة.

تحرير التجارهاالخارجيه وآثارها على أقتصادات الدول الناميه بشكل عام والعراق خاصة

المقدمة : لقد أرسيت منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعرفة الكمر كية والتجارة

(GATT) أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة الدولية ، اذ استهدف تحريرها من القيود المفروضة عليها ، سواء أكانت قيود كمية او غيرها ، فبعض مفكروا الدول النامية يرى ضرورة عدم تفويت الفرصة للاستفادة من الامتيازات التي يمكن ان توفرها عملية تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال إمكانية النفاذ إلىالأسواق العالمية وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى إمكانية تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة ، فضلا عن استفادة المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية ، ولكن وبالرغم من المزايا التي يمكن ان توفر من تحرير التجارة الخارجية للدول النامية ، الا ان البعض يرى ان النظام الجديد للتجارة الخارجية من شأنه ان يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية ، وذلك بسبب الفارق الكبير بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي ، مما يجعل الدول النامية مجرد أسواق تجارية لتسويق المنتجات الأجنبية العائدة للدول الصناعية بالإضافة الى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية قائمه كما هو حاصل الآن ، وهذا يعني ان الخسائر التي تجنيها الدول النامية من تحرير التجارة الخارجية تكون اكثر من

الفوائد التي تحققها في الاجل القصير او المتوسط على الأقل، الا أنها ربما تجد من تحرير التجارة الخارجية دافعا قويا للمزيد من الاصلاح الاقتصادي الحقيقي والشامل من خلال اعادة النظر في هيكلها الانتاجية والاستخدام الامثل لمواردها الاقتصادية وربما من خلال دعم الإنتاج الصناعي والصادرات، لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

هذا وقد تعددت الآراء حول العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، فقد رأى بعض الاقتصاديين الكلاسيك ومنهم (ادم سميث) بخصوص هذه العلاقة ، فقد أشار لأثر التجارة الخارجية في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج مما يؤدي إلى اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وحتى في الفكر الحديث فهناك أيضا المتفائلون أمثال (هيكس وفا ينر) اذ يشير هكس الى ما يمكن ان تتيحه التجارة الخارجية للدول النامية من مبادلة سلع اقل نفعا لاغراض التنمية بسلع اخرى يمكن ان تستخدمها الدول النامية لاغراض التنمية ، اما فايئر فقد اوضح ان معدل النمو الاقتصادي لاي بلد يتوقف الى حد ما على ما يستطيع او ما يمكن لهذا البلد ان يحققه عن طريق التجارة الخارجية من اسهام في النمو، وكل ذلك يؤكد اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية للدول وهذا ما يدفع بالكثير من الدول النامية الى الاخذ بتحرير التجارة الخارجية والدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية بعد أن فشلت في استخدام سياسة الاحلال محل الواردات التي تواكبها القيود والحماية للتجارة الخارجية في ان تنهض بأقتصادياتها ، ولكن وبالرغم مما يمكن أن تحصل عليه الدول النامية من تحرير تجارتها الخارجية إلا ان ذلك لا يخلو بعض الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها اقتصادها من هذه العملية .

اما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي الذي يعتبر محرك لعملية النمو الاقتصادي لأي بلد ، او بمعنى اخر ماهي العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ؟ وللأجابة على هذا السؤال :

فقد ظهرت العديد من الدراسات السابقة للإجابة على هذا السؤال ومنها مثلا :

- يرى لال (LaLL) ١٩٩٠ انه هناك إجماعا على أهمية دور سياسة التجارة الخارجية كمحدد للاداء الصناعي ويتوقع من سياسات التجارة الخارجية ان تنتج فوائد (استاتيكية) وأخرى (ديناميكية) .

- ويرى كل من باك عام ١٩٨٦ ونيشمبر وروبسون عام ١٩٨٨ وهم من مؤيدي تحرير التجارة ، ان هنالك فوائد من هذا التحرير ، وقسموها الى فوائد استاتيكية واخرى ديناميكية اما الفوائد الاستاتيكية فتتمثل في ان تخفيض مستويات الحماية بجعل المنتجات المحلية في حالة منافسة متزايدة من قبل المنتجات المستوردة ، وهذا يحفز المنتجين المحليين لتخفيض

تكاليف وأسعار منتجاتهم وتحسين جودتها اذ ان تحسين الجودة لا يتطلب استثمارا جديدا ، ويمكن ان يمثل ذلك بيانيا بالتحرك على نفس منحني امكانيات الانتاج ، كما انه يوجد منفعة اخرى استاتيكية تكمن في مكاسب الميزة التنافسية ، فإزالة الحواجز الحمائية يسمح بإعادة تخصيص الموارد بين وداخل القطاعات وفقا" للميزة التنافسية ويمكن ان تمثل هذه المكاسب بيانيا" بالتحرك على نفس منحني امكانيات الانتاج ، أما الفوائد الديناميكية فتتمثل في نمو الانتاجية بمعدل نمو اكثر ارتفاعا وأستيعابا لفنون أنتاجيه جديده، وأكثر تحقيقا" لمستويات جودة عالية ، ويمكن تمثيل تلك المكاسب الديناميكية بيانيا" بالانتقال خارج منحني امكانيات الانتاج يمينا".

وفي دراسة لديفارجانورودريك عن تحرير التجارة في الكامبيرون ، وجد ان تحرير التجارة كان في صالح القطاع الصناعي ، وخاصة صناعة تجهيز الغذاء والسلع الوسيطة ، اذ يحدث توسع في الانتاج الصناعي . كما اوضحت دراسة بريم (PRIME) ١٩٩٢ الخاصة بتجربة الصين في مدى استجابة الصناعة لسياسة تحرير التجارة الخارجية – وان سياسة التحرير الخارجية ادت الى تحسين الاداء الاقتصادي في القطاع الصناعي متمثلا" في زيادة الانتاجية ومزيد من التخصص في الانتاج ، وهذا يعني ان لتحرير التجارة الخارجية اثارا" ايجابية واخرى سلبية على اقتصادات الدول النامية في الاجل القصير والمتوسط على الاقل.

مما سبق تبرز اهمية الاجابة على السؤال الذي تدور حوله مشكلة البحث والمتمثلة بالآثار
الأيجابية والسلبية التي يمكن أن تنتج عن تحرير التجارة الخارجية على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة" لاسيما ان تحرير التجارة الخارجية في معظم الدول النامية لم يأتي في سياق عمل منهجي منظم لأصلاح اقتصاداتها ضمن حزمة من الاجراءات الهادفة للتحويل التدريجي من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق . وانما جاء بصورة مجتزئة من دون ان تسبقه او ترافقه اجراءات من شأنها الحد من الآثار السلبية لتحرير تجارتها ، مما جعل الكثير من الدول النامية مجرد اسواق لتصريف منتجات الدول الصناعية المتقدمة بعد تراجع الإنتاج المحلي (الزراعي والصناعي) في الدول النامية التي أنظمت لمنظمة التجاره العالمية بسبب عدم قدرة منتجات هذه الدول على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة من حيث الجودة أو السعر المنخفض.

هدف البحث / يهدف البحث الى التعرف على مفهوم التجارة وانواعها واهميتها واسباب قيام التجارة الخارجية ونظرياتها وادواتها واثارها الأيجابية والسلبية على الاقتصادات النامية بشكل عام والعراق خاصة.

فرضية البحث / لتحرير التجارة الخارجية اثار ايجابية واخرى سلبية ربما تكون اكثر من تلك الايجابية على اقتصادات الدول النامية خاصة في الاجل القصير والمتوسط.

اهمية البحث / تكمن اهمية البحث في كونه يتناول موضوع مهم ومعاصر وذا تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي ، يتمثل في تحرير التجارة الخارجية وما يمكن ان ينتج عنها من اثار ايجابية و سلبية على اقتصادات الدول النامية التي تنظم لمنظمة التجارة الدولية.

منهجية البحث / اعتماد الاسلوب الاستقرائي والتحليلي في البحث .

حدود البحث / الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة

هيكلية البحث / لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث وكالاتي :-

المبحث الاول / جاء تحت عنوان تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية اطار نظري ومفاهيمي

أما المبحث الثاني /فجاء تحت عنوان تحرير التجارة الخارجية وفق سياقها التاريخي ومعوقات ومشاكل تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية

في حين تناول المبحث الثالث /الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة من تحرير تجاره الخارجيه على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة

المبحث الاول /تحرير التجارة الخارجية (اطار نظري ومفاهيمي) وتضمن مناقشة المواضيع الاتية :

اولاً :- مفهوم التجارة وانواعها :

التجارة: هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات داخليا" او خارجيا"

ويمكن تقسيمها الى نوعين هما:-

- ١- التجارة الداخلية :- وهي عملية بيع وشراء السلع والخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد .
- ٢- التجارة الخارجية :- وهي عملية بيع وشراء السلع والخدمات خارج الحدود الجغرافية للبلد (اي بين دولة واخرى) ، كما تعرف التجارة الخارجية بانها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.(١)

والتجارة الخارجية اصبحت ضرورة ملحة لجميع الدول في الوقت الحاضر ، لأن اي دولة لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات وعوامل الانتاج وذلك لأن ظروفها الاقتصادية سوف لا تمكنها من ذلك، إذ أن الدول لا تستطيع انتاج كل ماتحتاجه من السلع والخدمات لفترة طويلة ، وبالتالي عليها ان تخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع أنتاجها داخل

حدودها أو تستطيع أنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج أفضل من إنتاجها في داخل البلد وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول.

ثانياً: - أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها: (٢)

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة ودور " مميز " في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتمثل ذلك في :-

- أ- أنها تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج والحصول على العملة الصعبة .
 - ب- تعتبر التجارة الخارجية وخاصة الصادرات مركز قوة لأي بلد.
 - ت- من خلالها تستطيع الدولة الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، أستاذنا
 - لبدء التخصص وتقسيم العمل .
 - ث- تعتبر التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي للبلد ، ووسيلة للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال استيراد السلع نصف المصنعة أو المكنائن والآلات والمعدات التي تدخل في العملية الانتاجية والتي تؤدي الى زيادة انتاج السلع والخدمات داخل البلد ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
 - ج- تعتبر مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية .
 - ح- تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في بناء الاقتصادات النامية وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية فيها.
 - خ- تساهم في تحقيق التوازن في السوق الداخلية للدول وذلك نتيجة التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع والخدمات .
 - د- تساهم في زيادة رفاهية الأفراد والارتقاء بالذواق واشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات .
- ١

-أما اسباب قيام التجارة الخارجية ، فيعود الى التخصص في انتاج بعض السلع والخدمات ، فالدول تتخصص في انتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها ومواردها الطبيعية والبشرية وظروفها الاقتصادية في انتاجها بتكلفة اقل وكفاءة أعلى ، وتقوم ببيعها في دول أخرى بأسعار اقل من تكلفة أنتاجها في تلك الدولة (أي أن الدولة الاخرى لو قامت هي بإنتاجها سيكلفها ذلك أكثر من سعر استيرادها من الخارج) كما تقوم الدولة بأستيراد السلع والخدمات التي تنتجها الدول الاخرى بأسعار أقل مما لو قامت هي بإنتاجها.(٣)

ثالثاً: - سياسات تحرير التجارة الخارجية وادواتها :

ويقصد بالسياسة التجارية: هي مجموعة الوسائل والاجراءات التي تتخذها الدول ذات السيادة في

المجال الاقتصادي لتحقيق عدة أهداف منها: (٤)

أ- أهداف اقتصادية وتتمثل في :

- تحقيق موارد لخزينة الدولة
- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات
- حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية
- حماية الصناعات المحلية الناشئة
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية

ب - أهداف اجتماعية :وتتمثل فيحماية مصالح فئات اجتماعية معينة

ج- أهداف استراتيجية : وتتمثل في أمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري

.

أما أدوات السياسة التجارية :

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة ، ومع زيادة حدة التراجع الاقتصادي والحاجة الماسة الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول النامية برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية ، يمكن تسميتها بالاتجاهات الواقعية ' وهذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفقا"للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدول دون التقييد مسبقا" بأي نظريات قومية أو بأي فلسفة دولية ، وتبعاً لذلك كان امام الدول النامية اتجاهين للسياسة التجارية هما : (٥)

١ - سياسة الحماية التجارية : ويقصد بها ان تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى ، باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم كمركية على الواردات أو وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية محددة ' مما يوفر نوعاً من الحماية للمنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية ، ويمكن التمييز بين اربعة اساليب للحماية يمكن ان تتبعها الدولة أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم الخارجي وهي :

- الرسوم الجمركية
- نظام الحصص
- نظام الرقابة على الصرف الاجنبي
- الحظر والمنع

أما مبررات سياسة الحماية التجارية فتتمثل في :

- حماية الصناعات الناشئة .
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة .
- رفع مستوى التوظيف .

- مواجهة سياسة الاغراق .
- تحسين معدل التبادل الدولي .
- تحقيق ايراد عام للدولة .

٢ - سياسة الحرية التجارية : ويقصد بها إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات بين دولة واخرى ، وهذا لا يعني ان سياسة الحرية التجارية تعني انه مجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فأن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها الى الدول الاخرى وانما يتوقف ذلك على نوعية السلع ، هل هي تجارية ام غير تجارية؟
أما مبررات سياسة الحرية التجارية كما يراها مؤيدوها فتتمثل في(٦):

- ان حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بأن تخصص في انتاج السلع التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ووفرة عناصر الانتاج المناسبة لانتاج تلك السلع ، وان انتاج تلك السلع تتوفر فيها ميزة تنافسية تقوم على اساس الجودة والسعر وانخفاض التكلفة ' وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع ' لم يكن ليتحقق لو انتجت كل دولة نفس السلعتين معا" ، ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية .

- لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الانتاج الا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزه نسبيه في أنتاج سلعة ما أن تتوسع في أنتاج تلك السلعه بما يفوق احتياجاتها المحلية ، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع دولة اخرى لتحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني في انتاجها من قصور نسبي.

-منع الاحتكارات

-انتعاش التجارة الدولية نتيجة اتساع السوق امام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية .

-تشجيع التنافس الدولي بما يحمله من تحقيق اقصى قدر من الانتاج وبأقل تكلفة ممكنة ، اذ تدفع المنتجين الى تخفيض التكلفة من اجل تخفيض اسعار منتجاتهم وتعظيم الارباح ومن ثم المزيد من الانتاج وهكذا .

-تؤدي سياسة الحرية التجارية الى زيادة الدخل القومي لاطراف التبادل التجاري الدولي ، بما يعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله(٧) .

-تؤدي الى تخصيص افضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة .

٣

- تؤدي الى تخفيض معدلات البطالة بدرجة اكبر من سياسة الحماية التجارية ، لانها تساعد على الاستفادة من عناصر الانتاج المتوفرة في الدول المختلفة .

- تؤدي الى تعظيم الصادرات في اطار اتباع استراتيجية الاشباع من اجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي(٨) .

مشاكل تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية :-

تعاني أغلب الدول النامية من مشاكل كثيرة في تجارتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أو الأسباب، يمكن إجمالها بالآتي(٩):

١ - السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة:

منذ القرن التاسع عشر لجأت الدول الاستعمارية إلى تعميق التقسيم الدولي للعمل القائم على تخصص المستعمرات بإنتاج المواد الخام الزراعية والمعدنية ومستهلكه للسلع المصنعة، واستخدمت من أجل ذلك إجراءات تعسفية قاسية للقضاء على محاولات التصنيع في المستعمرات التابعة لها لمنعها من تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبعد أن حصلت المستعمرات على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية شددت الدول المتقدمة من إجراءاتها تجاه الدول النامية فاعتمدت مبدأ "حرية التجارة الدولية" ومبدأ "التفوق النسبي في تكاليف الإنتاج" مما أثر على دور الدول النامية كحلقات لإنتاج الخامات الزراعية والمعدنية تابعة للشركات الاحتكارية الدولية، كما اعتمدت الدول المتقدمة سياسة الحماية الجمركية في وجه المنتجات الزراعية والصناعية المصدرة من الدول النامية، إذ شكلت هذه الدول تكتلات اقتصادية للحد من المنافسة التجارية فيما بينها، ووحدت سياساتها التجارية تجاه الدول النامية وأخذت تتبع سياسات تجارية عدائية تجاه صادرات البلدان النامية من السلع الجاهزة، بحيث تتناسب معدلات الرسوم المفروضة على الخامات المصدرة من الدول النامية طرداً مع درجة تصنيعها(١٠). وأدت النشاطات المتزايدة للشركات المتعددة الجنسية في أراضي الدول النامية إلى تهديد اقتصاديات هذه الدول، حيث تمتلك هذه الشركات أكثر من ٤٠% من الإنتاج الصناعي في الدول النامية وتسيطر على نصف تجارتها الخارجية. ويتوقف تحسين وضع البلدان النامية اقتصادياً وتجارياً على مدى التزام الدول المتقدمة بتحسين سياساتها الاقتصادية والتجارية تجاه الدول النامية وذلك من خلال العمل على :

أ- إيجاد نظام تفضيلي لاستيراد السلع الجاهزة من الدول النامية.

ب- تخطيط استيراد كمية محدودة من خامات البلدان النامية من قبل الدول الصناعية والتقييد بتنفيذ الالتزامات التي تأخذها هذه الدول على عاتقها.(١١)

ج- إلغاء الضرائب العالية المفروضة على البضائع والخامات المستوردة من الدول النامية.

٢- سيطرة الأنشطة الأولية:

تعتمد الدول النامية على الأنشطة الأولية ولا سيما الزراعة والتعدين، حيث نجد أن ٦٠-٧٠% من اليد العاملة تعمل في هذه الأنشطة، وقد ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠% في بعض الدول النامية، في حين تنخفض نسبة العاملين في الحرف الأولية دون ٢٠% في الدول المتقدم. (١٢).

ويجب أن تعمل حكومات الدول النامية والمتخلفة على تطوير قطاع الزراعة وزيادة الدخل الزراعي إذا أرادت تطوير قطاعاتها الاقتصادية الأخرى وأن تزيد من تجارتها العالية للأسباب التالية:

- أ - إيجاد فائض من الطعام والمواد الغذائية لسد احتياجات السكان ولتصدير جزء منها.
- ب- زيادة دخل المشتغلين في الزراعة مما يساعد على توفير مدخرات محلية وزيادة القدرة الشرائية وزيادة استهلاك السلع الصناعية.
- ج - توسيع الفروق بين الإنتاج الزراعي حتى يزداد الاستهلاك والادخار للاستثمار وتزداد القدرة على التصدير (١٣).
- د- إيجاد فائض من العمال يمكن تحويله إلى قطاعات الإنتاج الأخرى عن طريق استخدام الآلات الزراعية.
- هـ - تأمين المواد الأولية للصناعة من فائض الإنتاج الزراعي.

٣- الاعتماد على إنتاج وتصدير سلع قليلة:

تعتمد معظم الدول النامية على إنتاج وتصدير سلع أولية قليلة العدد، وتكاد تنحصر صادرات الدول النامية بالمنتجات الزراعية مثل القطن والبن والكافو والشاي وفول الصويا والفول السوداني والسكر وزيت النخيل، أو الخامات المعدنية مثل الفوسفات والنحاس والقصدير والكروم والنفط، بينما تتألف صادرات الدول المتقدمة من السلع الصناعية، ولا مجال للمقارنة بين أسعار السلع الصناعية وأسعار السلع الزراعية والمواد الأولية في الأسواق العالمية، بل إن أسعار المنتجات الزراعية تكاد تكون ثابتة مع الزمن بحيث يكون تغيرها بنسبة قليلة إذا ما تغيرت، بينما ترتفع أسعار المنتجات الصناعية باستمرار. وتواجه الدول النامية الكثير من المشاكل الاقتصادية بسبب عدم مرونة إنتاجها الذي لا يمكنه تكيف نفسه بسرعة مع الظروف الاقتصادية السريعة التغير، مما يعرض هذه الدول للأزمات الاقتصادية لاعتمادها على محصول واحد قد تنقلب أسعاره في السوق العالمية، أو قد يتدهور إنتاجه تحت تأثير ظروف مناخية شاذة، أو لإصابته بالآفات والأمراض مما يؤدي إلى نقص الكميات المصدرة منه ويؤدي بالتالي إلى نقص الدخل الزراعي ومن ثم نقص الدخل القومي بشكل عام. (١٤)

٤- سوء استغلال الموارد:

غالباً ما يعزى التطور والتخلف إلى سوء توزيع الثروات الطبيعية أو إلى مساوئ جغرافية خاصة ببعض البلدان مثل الموقع الجغرافي وأشكال السطح والتربة والمناخ، ولكن هذا ليس صحيحاً، لا شك في أن امتلاك الثروات الطبيعية المتنوعة قد يكون مفيداً، ولكن الثروات بحد ذاتها ليست أمراً حاسماً أو كافياً للتطور. فهناك الكثير من الدول التي تمتلك مثل هذه الثروات لكنها ما تزال غير متطورة، بينما هناك بعض الدول المتقدمة جداً مع أنها لا تمتلك مثل هذه الثروات أو أنها تمتلك القليل منها فقط. (١٥).

٥- عدم التناسب بين السكان والموارد:

تشكو الدول النامية والمتخلفة من حالة عدم التناسب بين أعداد السكان من جهة وبين ما تملكه هذه الدول من جهة أخرى، مما يؤدي إلى جعل موضوع التنمية الاقتصادية صعباً في معظم الدول النامية، وعادة ما تكون حالة عدم التناسب هذه بزيادة عدد السكان عن طاقة الموارد الاقتصادية مما يشكل ضغطاً على هذه الموارد، أو بنقص عدد السكان في الدول لدرجة تعيق استغلال هذه الموارد. وإن زيادة عدد السكان يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الزراعية ولا سيما المساحة الصالحة للزراعة مما يؤدي إلى قلة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، كنتيجة لزيادة معدل النمو السكاني، بحيث تفوق الزيادة الطبيعية للسكان معدل النمو في مساحة الأراضي الزراعية أو المساحة المحصولية، وبذلك يتناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية لعدم توفر إمكانية استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة (١٦).

كذلك الأمر في حالة انخفاض أعداد السكان بحيث لا تتوفر الإمكانية اللازمة لاستغلال الموارد الاقتصادية، لذلك فإن التخلف قد يرجع إلى زيادة عدد السكان عن طاقة الموارد، كما هي الحال في الهند أو نقص السكان كما هي الحال في الصومال والسودان، وأنسب عدد للسكان في الدول هو ما يتعادل مع الموارد المتاحة تعادلاً يُمْكِن من إدارة عجلة الاقتصاد بأقصى كفاية ممكنة لإنتاج ما يمكن أن يسد حاجة السكان ويرفع مستوى معيشتهم (١٧).

ويؤدي ضغط السكان على الموارد في معظم الدول النامية إلى انتشار البطالة بجميع أنواعها، ولا سيما البطالة المقنعة، التي تتمثل باشتغال عدد كبير من العمال في عمل يلزمه عدداً أقل، مما يؤدي إلى ضياع الجهد والوقت بدون فائدة بل وإلى خسارة في معظم الأحوال، فيؤدي إلى انخفاض أجور العمال بشكل كبير، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل نتيجة لانخفاض أجره.

وتغلب على سكان الدول النامية والمتخلفة صفة الحداثة والصبا، لأن نسبة السكان الذين هم دون سن ١٥ سنة بحدود ٤٠-٤٥% من مجموع السكان أي أن ما يقرب من نصف سكان هذه الدول غير منتجين أضف إلى ذلك قلة مساهمة المرأة في العمل في معظم الدول النامية، زائداً من هم خارج قوة العمل لأنهم تجاوزوا سن ٦٥ ولو أن نسبتهم متدنية في الدول النامية بحيث لا تتجاوز ٣-

٤% من السكان مما يرفع نسبة العاطلين عن العمل إلى أكثر من ٧٠% من مجموع السكان، مما يؤدي إلى

رفع معدل الإعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما هو عليه في الدول المتقدمة،

مما تقدم نجد أن الحل الوحيد لزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية يكمن في زيادة الإنتاج لتأمين الفائض عن حاجة السوق الداخلي لتصديره إلى الخارج، لذلك على الدول النامية أن تعمل على تحقيق ذلك من خلال (١٨):

أ- تنويع مصادر الإنتاج المعد للتصدير وإيجاد مصادر جديدة للصادرات.

ب- زيادة الاهتمام بالتصنيع من أجل تصنيع المواد الأولية بدلاً من تصديرها بشكل خام.

ت إيجاد نوع من التعاون والتنسيق بين الدول النامية المصدرة للسلع المتشابهة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، كما هي الحال في منظمة الدول المصدرة للنفط.

رابعاً : نظريات التجارة الخارجية (١٩) :

يجمع اغلب الاقتصاديين على ان الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ، ترجع الى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين اواخر القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر. وقد جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل لاراء المذهب التجاري ، التي كانت سائدة قبل ذلك ، والتي كانت تدعو الى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة قصد الحصول على اكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة (ذهب وفضة) ، باعتبارها مقياس لقوة الدولة ، كما دافع الكلاسيك عن حرية التجارة الخارجية وعملوا في نفس الوقت على بناء اسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية ، ومن ثم حاولوا ايجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل التجاري ، حيث اضطلع بهذه المهمة رواد المدرسة الكلاسيكية الانجليز .

نظرية التكاليف المطلقة لادم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) ، الذي يعتبر مؤسس المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الاقتصادي الاوربي عقب انهيار النظام التجاري ، وقد ظهر مؤلفه (ثروة الامم في عام ١٧٧٦) ، والذي حدد فيه نظريته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لنموها والتي كان من نتائجها ابراز نظرية التكاليف المطلقة كاساس لتفسير نمط واتجاه التجارة الخارجية والمكاسب الناجمة عنها . ويرى سميث ان ثروة الامم تقاس بما تنتج من سلع لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة وهذه تتوقف بدورها على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية ، وعلى توزيع قوة العمل بين الانشطة المنتجة وغير المنتجة من ناحية اخرى ، وحسب سميث فان اختلاف التكاليف المطلقة هو اساس قيام التبادل الدولي .

نظرية التكاليف النسبية لريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) وفيها يبحث ريكاردو للإجابة عن التساؤلات التي لم تجد لها نظرية التكاليف المطلقة تفسيراً ، وذلك انطلاقاً من نظرية التكاليف النسبية والتي من

٦

خلالها كان لريكاردو الدور الأساسي في تطوير النظرية الكلاسيكية ، حيث ظهر مؤلفه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) في ١٨١٧ وانطلاقاً من تحليله الذي يعتمد على أساس ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج ، وليس التفوق المطلق كما يرى سميث ، وفي معرض إجابته على التساؤلات التي عجزت نظرية التكاليف المطلقة عن إيجاد تفسير لها فهو يرى أنه يمكن أن تقوم التجارة بين بلدين بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين ولكن ليس على أساس اختلاف التكاليف المطلقة كما يرى سميث ، بل على أساس اختلاف التكاليف النسبية ، وتعتبر نظرية التكاليف النسبية الدعامية الأساسية للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذي ساهم من خلالها في الإجابة عن التساؤلات السابقة ، حيث ظهر مؤلفه (مبادئ الاقتصاد السياسي في ١٨٤٨ ، فقد برزت نظرية القيم الدولية فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية ، حيث ترى أن نظرية التكاليف النسبية هو تثبيت لكمية الإنتاج لأظهار الفروق في نفقات الإنتاج وهذا ما يحدد معدل التبادل الداخلي وهو لا ينطبق على معدل التبادل الدولي . فنظرية القيم الدولية تعتمد في تحليلها لحالة التبادل الدولي على تثبيت النفقة التي تدخل ضمن نظرية العمل في القيم التي تبرز الفرق في الإنتاج وبالتالي الفروق في الانتاجية ، ومن ثم فلا تعتبر انتاجية العمل واحده في البلدين المتبادلين وترى نظرية القيم الدولية أن اختلاف الكفاءة النسبية لانتاجية العمل هو أساس تفسير قيام التجارة الخارجية ، وليس الاختلاف في التكاليف النسبية . وفي هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة ، ولا يمكن لأي نظرية أخرى أن تدحضها ، غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها ، فكان من أبرز تلك المحاولات تلك التي جاء بها ليونتييف سنة ١٩٥٣ .

خامساً / التنمية الاقتصادية وعقبانها أو معوقاتهما في الدول النامية (٢٠) .

١- مفهوم التنمية الاقتصادية (بالانجليزية Economic Development) : هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها مثل : الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى الكلاسيكي المعتمد على التكنولوجيا . كما تعرف التنمية الاقتصادية : بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول ، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية ، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً ، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً .

٢ - تاريخ التنمية الاقتصادية : ان التفكير الحقيقي في التنمية الاقتصادية يعود الى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الاوربي ، اذ اثر ذلك كثيرا على مجتمعاتها بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها وبعد انتهاء الاحتلال الاوربي لهذه الدول ، بقيت تعاني انخفاضاً في معدل المستوى المعيشي ، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة المعروفة في الادبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية (٢١) . واعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية ودراستها في القرن العشرين على ادراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول وخصوصا النامية منها ، لذلك لا يوجد لحد الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية ، مما ادى الى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وقد تم الاعتماد على معيار دخل الافراد لانه من اهم المعايير الاقتصادية تائيراً على الاقتصاد ، اذ كلما كان الدخل الفردي مرتفعاً أدى

ذلك الى نمو الاقتصاد ، وكذلك استخدام معيار قيمة الخدمات والسلع ، فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة سيشير ذلك الى وجود تنمية اقتصادية واضحة ، تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي .

٣ - خصائص التنمية الاقتصادية :

- تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص منها :
- الاهتمام بتحقيق الاهداف التنموية المعتمد على وجود استراتيجيات عمل مناسبة ، تهدف للوصول الى معدل النمو الاقتصادي المطلوب .
 - التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع ، والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص .
 - الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات ، والمؤسسات الاقتصادية المهمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار .
 - الحرص على استغلال الموارد والامكانات المعززة لدور الصناعة والزراعة ، والتجارة المحلية ، حسب مايطلبة الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والادوات التي تتيح نهوض انواع الاعمال كافة .
 - الاستفادة من التكنولوجيا والاجهزة الالكترونية المتطورة ، فهي تقدم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية ، عن طريق الاستثمار في الامكانات والطاقات العلمية المعرفية المتنوعة ، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات ومن اهمها الابحاث والتعليم .

٤ - اهداف التنمية الاقتصادية : تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيق عدد من الاهداف تتمثل بالاتي :

- زيادة الدخل القومي : هذا هو الهدف الرئيسي والاول للتنمية الاقتصادية ، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الافراد .

- تعزيز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة ، مما يساعد في علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي .

- استثمار الموارد الطبيعية : يسعى هذا الهدف الى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على اراضي الدول ، عن طريق دعم البنية التحتية العامة (٢٢).

- توفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للانتاج ، والخدمات العامة ، ودعم رؤوس الاموال .

- الاهتمام بالتبادل التجاري : وهذا الهدف خاص بتنمية التجارة ، ويهتم بمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمد على تعزيز التجارة بين الدول النامية ، والدول الاخرى ، وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة .

- تساعد على توفير الدعم للحاجات الاساسية للسكان .

- معالجة الفساد الاداري : وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات تحد من انتشار الفساد الاداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي ، ويستغل موارده ، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي ، وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة .

٨

- ادارة الديون الخارجية : يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية ، والحرص على ايجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد تلك الديون ، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ، وزيادة النفقات الخاصة بالانتاج.

٥ - مؤشرات التنمية الاقتصادية : تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات الاقتصادية لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية في الدول ومن أهم تلك المؤشرات: (٢٣).

- الناتج القومي الاجمالي : (Gross National Product) يرمز له اختصارا بالحروف (GNP) ، ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية للدول ، اذ يشير الى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصادية المتنوعة في فترة زمنية معينة ، تشكل جزءا من الانتاج العام في الدولة .

- الناتج المحلي الاجمالي : (Gross Domestic Product) : ويرمز له اختصارا بالحروف (GDP) ، ويعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الاجمالي ، ويساعد في التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة ، اذ يشير الى قيمة السلع والخدمات المنتجة ، والمستخدمه في التداول داخل السوق التجاري ، والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة .

- عقبات أو معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية :

من السهل القول بان الفقر والتخلف يرجعان الى الندرة في عوامل الانتاج في البلدان النامية وكذلك في سوء استغلالها ، ومن الصعوبة بمكان تفسير عدم المساواة الدولية في مستويات التنمية

الاقتصادية من خلال التفاوت في هبات الموارد الاقتصادية ، وان الفجوة التنموية الحالية قد برزت من خلال التنمية الصناعية في بعض المناطق من العالم ، والتي ولدت لها مايعتبر بمثابة هباتها من الموارد الخاصة بها ، وان احدى الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي الحديث هي ان ذلك النمو لم يبدأ في جميع المناطق في وقت واحد بل أنتشر ببطء عبر أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولم ينتشر الى المناطق التي تقع خارج مناطق الثقافة الاوربية الا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (عدا اليابان) . وتجدر الاشارة هنا الى ان خصائص البلدان النامية اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية وسوف نقسم هذه العقبات الى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية ، وعقبات الحكومة وعقبات دولية وفي ما يأتي شرح موجز لكل من هذه المعوقات:

-العقبات الاقتصادية ، وتتمثل في(٢٤):

أ- حلقة الفقر المفرغة : و صاحب هذه الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بان الحلقة المفرغة للفقر تعمل على بقاء المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على بقاء البلدان الفقيرة فقيرة ، ويؤكد صاحب هذه النظرية على ان سبب التخلف وبالتالي معوقات التقدم هو وجود عوامل في بلدان العالم الثالث يرتبط بعضهما ببعض ويؤثر بعضهما في بعض الآخر وتتداخل احيانا ، ولايتيح حل هذه المشكلة دون حل المشكلة الاولى ، فانخفاض دخل الفرد في البلدان النامية يرتبط بارتباط المستوى المعيشي للعمال وخاصة سوء التغذية وهذه الاخيرة نتيجة لانخفاض مستوى الدخل لدى الفرد .

ب - محدودية السوق : ان العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة ان وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الصناعية ، واذا كان على المنشآت الصناعية ان تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فان حجم السوق يجب ان يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الانتاج ، وبالتالي فان محدودية السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية .

ت - الازدواجية الاقتصادية : ان مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي يجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية ، وان مثل هذه الظاهرة تترك اثارها على نمط وتيرة التنمية الاقتصادية ، وهناك تفسيرات مختلفة للأزدواجية ولكن بشكل عام فانها تشير الى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات او الاقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينهما ، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج .

ث - قيد الصرف الاجنبي :

يؤكد العديد من الاقتصاديين من امثال (Myint) ، (R.Prebisch) ، (Singer) ، (ALeuris) وغيرهم بان قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي ادت الى ان منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي الى البلدان المتقدمة ، الامر الذي يقود الى ظهور قيد الصرف الاجنبي ، وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية فقد ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا الا ان ذلك لم يساهم في تنمية بقية اوجة الاقتصاديات النامية ذلك لان الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في طلب وفي اسعار المنتجات ، خصوصا وان معظم صادرات هذه الدول هي من السلع الاولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية ولهذا فان غالبية الدول التي تعاني من شحه في الصرف الاجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية لها وبالتالي يشكل عقبة في طريق تنميتها .

ح - محدودية الموارد البشرية : يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية عقبة امام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الانتاجية وضعف حركة عوامل الانتاج (الجغرافية والمهنية) ، وان الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع الانتاج وتنويعه في الدول النامية.

٢- العقبات الاجتماعية (٢٥):

ان الكثير من التحليلات التي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية قد برزت الى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بايجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي من خلال التنظيم ، إذ تفتقر الدول النامية الى المنظم الريادي وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل : صغر حجم السوق وتدني مستوى راس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشحة المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية

ولهذه الاسباب فان البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد ، الامر الذي يشكل عقبة اما عملية التنمية الاقتصادية فيها.

المبحث الثاني / التجارة الخارجية وفق سياقها التاريخي ومعوقات تحريرها في الدول النامية.

اولا : اتفاقيات الجات متعددة الأطراف (٢٦) :

بعد ان شهد العالم ازمة اقتصادية كبيرة في بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي والمتمثلة بازمة الكساد العظيم ، وماكادت أن تنتهي هذه الازمة حتى شهد العالم حربا عالمية للفترة من ١٩٣٩ – ١٩٤٤ خلقت الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، ومن تلك المشاكل هي حرية التجارة العالمية . وفرضت تلك المشاكل الاقتصادية انعقاد مؤتمر (بريتون وودز) في

الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤ ، وكان الهدف منه هو معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى العالمي ، ونتج عن المؤتمر انشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية انشاء نظام تجاري حر متعدد الاطراف بين دول العالم ، ولتحقيق ذلك عقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام ١٩٤٦ نتج عنه ابرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات GATT) وذلك في عام ١٩٤٧ ووضعت موضع التنفيذ في عام (١٩٤٨) بعد ان رفضت الولايات المتحدة الأمريكية انشاء منظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت خوفا من منافسة الصناعات الاوربية لصناعاتها الناشئة انذاك(٢٦) ومنذ العام ١٩٤٨ والجات تعمل على وضع القواعد الاسس لتنظيم التجارة الدولية وان كانت مؤقتة ، حتى تم انشاء منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥/١/١ بعد مفاوضات عديدة استمرت لثمان جولات

مفهوم الجات : هي اتفاقية متعددة الاطراف ، تنظم التجارة الدولية من خلال المفاوضات الجماعية ، من اجل الوصول الى اتفاقيات تجارية بين الدول .

اهداف الجات : تهدف الجات الى تحقيق الاهداف الاتية وغيرها (٢٧).

- ازالة العوائق والمشاكل الاقتصادية بين الدول
- خلق علاقات تجارية دولية متوازنة
- وضع الاسس والقواعد التي تنظم سلوك الدول
- رفع مستوى المعيشة في الدول الاعضاء
- زيادة الانتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمي
- تامين اجواء المفاوضات للدول الاعضاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين الدول مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات العالمية .
- ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية بين دول الاعضاء وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها .
- العمل على حل النزاعات التجارية بين دول الاعضاء .

نشأة الجات : نشأة الجات عام ١٩٤٧ في جنيف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتم تطبيقها على ارض الواقع عام ١٩٤٨ من خلال مؤتمر دولي عقد في هافانا ، وتم مراجعتها مرتين ، الاولى عام ١٩٥٥ والثانية عام ١٩٦٥ .

الاسس التي قامت عليها الجات: تتمثل في:

- خفض الرسوم الكمركية بين دول الاعضاء .

- منع نظام الحصص .
- الغاء اعانات التصدير .
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء من اجل تحقيق العدالة بين الدول المشاركة فيها .
- تنظيم التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء .

مبادئ الجات : قامت الجات على المبادئ الآتية

- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية .
- مبدأ المعاملة الوطنية .
- مبدأ التفاوض في اطار الجات .
- مبدأ خفض العام والمتبادل للرسوم الكمركية .
- مبدأ الشفافية .
- مبدأ حظر القيود الكمركية .

جولات الجات : وقد تضمنت ثمان جولات هي:

- جولة جنيف بسويسرا عام ١٩٤٧ ، بحضور ٢٣ دولة ، وناقشت موضوع تخفيض اجور التعريفات الكمركية .
- جولة انسي عام ١٩٤٩ ، عقدت في فرنسا ، وعدد من الدول المشاركة منها ١٣ دولة ، وهي اول جولة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف في اطار اتفاقيات الجات .
- جولة توركاى (١٩٥٠ - ١٩٥١) وعقدت في مدينة توركي في انكلترا ، وحضرتها ٣٨ دولة ، وناقشت موضوع خفض التعريفات الكمركية ايضا وغيرها من الامور .

١٢

- جولة جنيف (١٩٥٦) ، وحضرتها ٢٦ دولة ، وايضا ناقشت موضوع التعريفات الكمركية وتقليل الحواجز امام التجارة الدولية .
- جولة ديلون (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ، وهي الجولة الخامسة ، وقد بحثت اجراء المزيد من تبادل التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول الاعضاء ، وشاركت فيها (٢٦ دولة) .

- جولة (Kennedy) ، وعقدت في سويسرا ما بين (١٩٦٤ - ١٩٦٧) ، وشاركت فيها ٦٢ دولة ، وناقشت ايضا موضوع التعريفات الكمركية ونظام الحصص ، وتجارة المنتجات الزراعية والموارد الاولى .

- جولة طوكيو ، عقدت عام ١٩٧٣ واستمرت المفاوضات الفعلية في جنيف حتى عام ١٩٧٩ ، واشتركت فيها ٩٩ دولة ، وناقشت موضوع تنشيط التجارة الدولية ، وركزت ايضا على انهيار نظام (بريثونهودز) والمناداة باتباع سياسة الحماية التجارية .
- جولة الاورجواي ، وهي الجولة الاخيرة من مفاوضات الجات وقد تم اطلاقها في منتجع المحيط الاطلسي في (يونتادلاستي) في عام ١٩٨٦ وناقشت قضايا تجارية كثيرة ،

١٢

- وانتهت هذه الجولة بالتوقيع على الوثيقة الختامية في مراكش بالمغرب في عام ١٩٩٤
- وحضرتها ١١٧ دولة ، وفيها وافقت على انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي دخلت حيز التنفيذ في ١/١/١٩٩٥ .

ثانيا / منظمة التجارة العالمية (٢٨) :

نشأتها : تم الموافقة على انشاء منظمة التجارة العالمية من خلال المفاوضات متعددة الاطراف في جولة الاورجواي ، اذ تم التوقيع من قبل ١١٧ دولة على انشاء هذه المنظمة وذلك في ابريل عام ١٩٩٤ ، ودخلت حيز التنفيذ في يناير عام ١٩٩٥ .

مفهومها : هي منظمة مستقلة ماليا واداريا ، وهي على مستوى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، وتمثل الاساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الاطراف (٢٩) .

أسباب نشأتها : جاءت نشأة منظمة التجارة العالمية تلبية لاحتياجات الدول في التجارة الخارجية ، بسبب زيادة وضخامة حجم التجارة الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي ومابعده مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ذلك ، اذ اخذت التجارة الدولية تتوسع بشكل كبير جدا ، وبدأ الاستثمار على مستوى العالم ينمو بقوة ، وبدأت تجارة الخدمات تفرض نفسها على العالم ، وهي التجارة التي لم يتم الاتفاق عليها عند انشاء اتفاقيات الجات .

اهداف المنظمة : هناك عدة اهداف من وراء انشاء منظمة التجارة العالمية منها :

- تحقيق حرية التجارة الدولية من خلال القضاء على المعاملة التمييزية وازالة القيود والحواجز التي تمنع تدفق حركة التجارة بين الدول .
- تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء ورفع مستوى معيشة المواطن فيها
- السعي لتحقيق مستويات عالية في التوظيف .
- تنشيط الطلب الفعال .
- رفع مستوى الدخل الحقيقي للدول الاعضاء .

- الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية في الدول الاعضاء .
- تشجيع حركة الانتاج وحركة رؤوس الاموال والاستثمارات .
- خفض الحواجز الكمركية والكمية لزيادة حجم التجارة الدولية .
- اعتماد المفاوضات كاساس لحل النزاعات التجارية بين الدول الاعضاء .
- توحيد الرسوم الكمركية المفروضة على بعض السلع .
- تشجيع وتوسيع حجم التجارة الدولية فيما بين الدول الاعضاء لتطوير الانتاج وتحسينه

- اهم أتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) (٢٩) :

- ١- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات .
- ٢- اتفاقية الوقاية .
- ٣- اتفاقية الملابس والمنسوجات .
- ٤- اتفاقية الحواجز الفنية امام التجارة
- ٥- اتفاقية اجراءات الاستثمارات المرتبط بالتجارة .
- ٦- اتفاقية الاجراءات المضادة للاغراق .
- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة .
- ٧ - اتفاقية الاعانات والاجراءات التعويضية .

مبادئ منظمة التجارة العالمية : هي

- أ- مبدأ المعاملات التجارية التفضيلية لبعض الدول : وهذا يعني منح بعض الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة من اجل دعم خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وزيادة حصيلتها من العملة الصعبة .
- ب- مبدأ الشفافية : ويقصد بها الاعتماد على التعريف الكمركية بدل القيود الكمية التي تفتقر للشفافية .
- ت- مبدأ عدم التمييز : وهذا يعني عدم التمييز بين الدول الاعضاء في المنظمة او منح رعايه خاصة لدوله على حساب دوله اخرى كلاهما اعضاء في المنظمة .
- ث- مبدأ المعاملة الوطنية : وهذا يعني ان السلع والخدمات التي تعبر الحدود من دولة الى اخرى تعامل معاملة السلع المنتجة محليا من حيث السلع والضرائب .

ثالثا / معوقات تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية (٣٠):

بما ان سياسة تحرير التجارة الخارجية تستهدف الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية ومشكلات تنظيمية فان هذه السياسة تواجه الكثير من العقبات والمعوقات التي تقف في طريق تنفيذها في الدول النامية ومن هذه المعوقات :

- ١ - ان تعويم العملة الوطنية كنتاج طبيعي لسياسة التحرير تؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .
- ٢ - انخفاض قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج من المصادر الخارجية ، وترتفع قيمة الترحيل يتجه لارتفاع قيمة الموارد البترولية ومشتقاتها .
- ٣ - ضعف امكانية الحصول على النقد الاجنبي لارتباطه بعمليات الصادر والذي يحتاج لرفع معدلات الانتاج ، الامر الذي يتطلب توفير العملة الحرة مقدما لرفع القدرة الصناعية ومن ثم رفع الانتاج لتحقيق الفائض للتصدير .
- ٤ - القصور الهيكلي لمؤسسات الواسطه الماليه التي تساهم في عمليات سوق المال ، وذلك لغياب المؤسسات صانعة الاسواق ، الشيء الذي يلقي بتبعاته على القطاع المصرفي لانجاح برامج التحرير .
- ٥ - عدم كفاءة النظام الضريبي من حيث العدالة الضريبية وكذلك عدم القدرة في القضاء على التهرب الضريبي
- ٦ - السياسات التعسفيه للدول المتقدمة ضد الدول النامية ، وذلك من خلال اتخاذها سياسات تجارية عدائية تجاه صادرات الدول النامية من السلع الزراعية والصناعية

المبحث الثالث / الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الخارجية على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة .

منحت الاتفاقيات متعددة الاطراف للدول النامية فترة انتقالية من اجل تطبيق احكام ولوائح المنظمة ، لتكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها ، وتحمل جميع الاعباء التي يمكن ان تتحملها من تحرير التجارة ، وفيما ياتي جملة من الآثار الايجابية والسلبية المترتبة على تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة .

اولا / الآثار الايجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية في الدول النامية بشكل عام (٣١).

- ١- الآثار الايجابية : يرى مؤيدوا تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية ، أن تحرير التجاره الخارجية يمكن أن يؤدي الى الآثار الايجابية الآتية:
- تحسين المعاملات الفنية للانتاج ، لان المنافسة تقتضي الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة .
- البحث عن اسواق جديدة وذلك لضمان زيادة الصادرات التي تؤدي الى زيادة المدخولات المالية للدولة .

- يسمح تحرير التجارة الخارجية بأنشاء شراكة مع الاطراف الاجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضيق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة .
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى زيادة امكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها لاسواق الدول المتقدمة .
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى زيادة الكفاءة الانتاجية للدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية .
- تحرير التجارة الخارجية يسهل عملية الوصول الى الاسواق العالمية .
- يساهم تحرير التجارة الخارجية بتشجيع التنمية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية
- تحرير التجارة الخارجية يفتح الباب امام المستهلكين فرصه للحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة وربما باسعار ارخص من مثيلاتها في السوق المحلي .
- يساهم تحرير التجارة الخارجية في زيادة قيمة الصادرات كما حصل في الجزائر كما يظهر ذلك في الجدول (١) اذ حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا للمدة من (٢٠٠٠ – ٢٠١٣) ، وهذا دليل على ان تحرير التجارة الخارجية اثرا ايجابيا على الاقتصاد الجزائري خلال المدة المذكورة في الجدول .

جدول (١) الميزان التجاري الجزائري للفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠١٣) .

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٦٥٧,٢١٥٦	٦٩٠,٤٢٥.٧	٩٦٦,٧٨٩.٩
٢٠٠١	١٤٨٠,٣٣٥٨	٧٦٤,٨٦٢.٤	٧١٥,٤٧٣.٤
٢٠٠٢	١٥٠,١١٩١٩	٩٥٧,٠٣٩.٨	٥٤٨,١٥٢.١
٢٠٠٣	١٩٠,٢٠٥٣٣	١,٠٤٧,٤٤١.٤	٨٥٤,٦١٢.١
٢٠٠٤	٢٣٣٧٤٤٧٨	١,٣١٤,٣٩٩.٨	١,٠٢٣,٠٤٨
٢٠٠٥	٣٤٢١٥٤٨٣	١,٤٩٣,٦٤٤.٨	١,٩٢٧,٩٠٣.٥
٢٠٠٦	٣٩٧٩,٠٠٠.٩	١,٥٥٨,٥٤٠.٨	٢,٤٢٠,٤٦٠.١
٢٠٠٧	٤٢١٤١٦٣١	١,٩١٦,٨٢٩.١	٢,٢٩٧,٣٣٤
٢٠٠٨	٥٠٩٥٠,١٩٧	٢,٥٧٢,٠٣٣.٤	٢,٥٢٢,٩٨٦.٣
٢٠٠٩	٣٣٤٧٦٣٦٠	٢,٨٥٤,٨٠٥.٣	٤٩٢,٨٣٠.٧
٢٠١٠	٤٣٣٣٥٨٧٤	٣,٠١١,٨٠٧.٦	١,٣٢١,٧٧٩.٨

٢٠١١	٥٣٧٤١٣١٣	٣,٤٤٢,٥٠١.٦	١,٩٣١,٦٢٩.٧
٢٠١٢	٧١٠٢٩٧٠٢	٥,١٠٥,٩٤٠.٥	١,٩٩٧,٠٢٩.٧
٢٠١٣	٦٣٧٩٢٠٧٩	٥,٤٧٧,٥٢٤.٧	٩٠١,٦٨٣.٢

المصدر/ بنك الجزائر، النشره الاحصائيها السنويه ، للأعوام من ٢٠٠٠ - ٢٠١٣

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (١) ان الميزان التجاري في الجزائر قد سجل فائضا للفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٣ اذ كانت قيمة الصادرات اعلى من قيمة الاستيرادات خلال الفترة المدروسة وهذا يدل على انه كان لتحرير التجارة اثر ايجابي على الميزان التجاري الجزائري .

٢ - الاثار السلبية : يرى معارضوا تحرير التجارهالخارجيه في الدول الناميه، أن تحرير التجارهالخارجيه يمكن أن يؤدي الى الاثار السلبية الاتية (٣٣).

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى حرمان الدول النامية من اكفا العناصر الادارية والفنية والعماله الماهره نتيجة هجرتها للخارج .
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الاجنبية لاسيما في السوق الوطنية .
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية الى خلق صعوبات شديدة للدول النامية من منافسة الدول المتقدمة مما يؤثر سلبا على اقتصاداتها . .
- ان قيام منظمة التجارة العالمية قد حقق مكاسب كبيرة للدول المتقدمة ، اذ تسيطر هذه الدول على مانسبته (٧٥ %) من التجارة العالمية ، بينما تزداد واردات المواد الاستهلاكية والعادية بالنسبة للدول النامية ، وهذا يجعل الاثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية في الدول النامية اكثر من اثارها الايجابية(٣٤) .
- ادى تحرير التجارة الخارجية الى اغراق الاسواق المحلية للدول النامية بالسلع والخدمات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة بالرغم من انها ليست بتلك الجودة العالية ، مما ادى الى تراجع الانتاج المحلي في الدول النامية سواء من السلع الصناعية ام الزراعية .

١٦

- كان لتحرير التجارة الخارجية اثرا سلبيا على الميزان التجاري الصناعي السوري خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) ، كما يظهر من الجدول (٢) .
- حيث نلاحظ في ان قيمة الاستيرادات كان اعلى من قيمة الصادرات الصناعية ، مما سبب عجزا مستمرا خلال المدة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) ، وهذا دليل على انه كان لتحرير التجارة الخارجية اثرا سلبيا على الميزان التجاري الصناعي في سوريا كما يظهر ذلك من

الجدول (٢) .

جدول (٢) الميزان التجاري السوري للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) (مليون ليرة سورية)

السنة	الصادرات الصناعية	المستوردات الصناعية	الميزان التجاري الصناعي
٢٠٠٠	٢٨,٢١٠	٧٠,٩٢٨	- ٤٢,٧١٨
٢٠٠١	٣٢,٤٨٢	٩٢,٤٠٩	- ٥٩,٩٢٧
٢٠٠٢	٥٢,٠١٤	١٠١,٤٠١	- ٤٩,٣٨٩
٢٠٠٣	٤٣,٥٧١	٩٦,٠٣١	- ٥٢,٤٦٠
٢٠٠٤	٥٥,٣١٦	١٤٢,٦٧١	- ٨٧,٣٥٥
٢٠٠٥	١٠٢,٤٧٦	٢٦٨,٢٦٥	- ١٦٥,٧٨٩
٢٠٠٦	١٩٣,٥٣٠	٣٠٢,٩٨٥	- ١٠٩,٤٥٥
٢٠٠٧	٢٣٤,٨٣٩	٣٩١,٣٥٩	- ١٥٦,٥٢٠
٢٠٠٨	٢٧٩,١٢٦	٤٢١,٨٩٩	- ١٤٢,٧٧٣

المصدر / المجموعة الاحصائية السورية للاعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) ، المكتب المركزي
للاحصاء

ثانيا / الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة من انضمام العراق بشكل خاص لمنظمة التجارة العالمية وتحرير تجارته الخارجية(٣٧):

اتخذ العراق العديد من الاجراءات والقرارات الهادفة لأنضمامه ل (WOT) ، لذا اتجه شأنه شأن معظم الدول النامية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، وتقدم بطلب الانضمام عام ٢٠٠٤ ، ويمكن معرفة اهم دوافع هذا الاتجاه بالنظر الى التوزيع الجغرافي لجانبي التجارة الخارجية والذي يبين أن معظم علاقات العراق التجارية تقوم مع دول اعضاء في المنظمة او تسعى للانضمام اليها ،

كما ان الانضمام يتيح للعراق الاستفادة من الاستثناءات المتعددة من تطبيق احكام الاتفاقات التجارية التي توفرها تلك الاتفاقات للدول الاقل نموا ، فضلا عن الحصول على التعويضات والاعانات التي تقرر منحها لتلك الدول ، علما أن أنضمام العراق لمنظمة التجاره العالميه إذا تمت الموافقه عليه ستكون له العديد من الآثار الايجابية والسلبية.

١- الاثار الايجابية : أن اهم الاثار الايجابية التي يمكن ان تعود على العراق بالنمو والازدهار كما يراها مؤيدوا الانضمام الى (wto) تتمثل في:-

- ان تحرير تجارة الخدمات واجراءات الاستثمار الاجنبية من القيود يؤيدان الى تشجيع الاستثمار الاجنبي في البلد ، الذي اعتاد وضع الكثير من القيود على حرية حركة المستثمرين الاجانب ، وان زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الى البلد سيكون له مردود ايجابي على التنمية الاقتصادية في البلد بموجب اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .
- بقاء العراق خارج اطار منظمة التجارة العالمية التي اصبحت تضم اكثر من ١٣٦ دولة ، وتسيطر على مايزيد عن ٩٠% من التجارة العالمية ، سيجعله عرضة للاجراءات الانتقامية ، وان عضويته سوف تمكنه من حل النزاعات مع الدول الاخرى بطريقة منصفة .
- ان انضمام العراق لـ (WOT) سيكون له تاثير ايجابي على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد لان تحرير المستوردات سيؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها عن طريق توفير وسائل الانتاج الضرورية .
- التزام العراق بحماية حقوق الملكية الصناعية نتيجة انضمامه لـ (WOT) سيؤدي الى تحسين نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة ، وان هذا الالتزام سيؤدي الى تخفيض تكلفة المستوردات العراقية من الالات والتجهيزات وطرق الانتاج المتقدمة كما سيؤدي ذلك الالتزام الى تحسين المناخ الاستثماري في البلد .
- سيؤدي انضمام العراق الى (WOT) الى دفع الانتاج الوطني الى الامام نتيجة توفير الاسواق الخارجية للمنتجات العراقية ، وتمكينه من الاستفادة من معاملة الدول الاكثر رعاية ، ومن ثم تحرير الصادرات العراقية من العوائق النقدية والكمركية التي تفرسها الدول الاعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الاعضاء .
- ٢ - الاثار السلبية : يجب الاعتراف بان هناك اثار او جوانب سلبية متوقعة من انضمام العراق الى (WOT) وتحرير تجارته الخارجية منها كما يرى ذلك معارضوا الأنضمام هي:
- ان اتفاقيات التجارة العالمية تتضمن التجارة في النفط وذلك على اساس ان النفط سلعة استراتيجية تدخل في صناعة العديد من السلع الاخرى ، فضلا عن تحديد سعر النفط استنادا

لحالة العرض والطلب في الاسواق العالمية ، وهذا ليس في صالح الدول المنتجة للنفط ومنها العراق باعتبار ان ٩٨% من صادرات العراق هي من النفط .

- سيؤدي تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية ايضا الى ارتفاع تكلفة برامج التنمية بشكل عام ، لاسيما ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا الحديثة وحقوق الملكية الفكرية وايرادات الاختراع وحقوق النشر واستخدام العلامات التجارية والامتيازات الصناعية .
- سؤدي تحرير الاسواق العالمية الى منافسة شديدة للاسواق المالية والمؤسسات المصرفية العراقية مما يؤدي الى احتمال استقطاب الادخارات الوطنية وتزايد تدفق رؤوس الاموال الوطنية على اسواق المال العالمية ، وهذا ينعكس سلبا على الاستثمارات الوطنية وعلى استقرار الاسواق المالية العراقية .
- الاثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الانتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها اسواق العراق كالخدمات ، وبعض المنتجات الصناعية من جراء المنافسة غير المتكافئة التي سوف تتعرض لها من المصادر الاجنبية ، وكذلك الاثر السلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من اساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الاجراءات الوقائية ومواجهة الاغراق والقيود الفنية من اجل عرقلة دخول بعض صادرات العراق الى اسواقها ، وخاصة المشتقات النفطية .
- لايمكن للصناعات الوطنية الناشئة ان تقف في وجه الصناعات الاجنبية التي نمت وترعرت في ظل حماية ودعم كبيرين ، حتى رسخت اقدامها في الاسواق الدولية ، وفي ظل هذه المنافسة غير المتكافئة سوف يتراجع الانتاج المحلي ومن ثم الصادرات .
- سوف ينتج عن اتفاقيات (WOT) ارتفاع تكاليف الخدمات كخدمة النقل والتأمين حيث ان العراق يتسم بارتفاع تجارته الخارجية (استيرادا وتصديرا) مع العالم ، وإن ارتفاع تكاليف الخدمات المتعلقة بالتجارة سيزيد من اعباءه المالية ، ولذلك فان الاثار ستكون سلبية في العراق بعد تحرير تجارة الخدمات ، وذلك لان ماحوزة العراق من ميزات نسبية في هذا القطاع هو اقل بكثير مما بحوزة الدول المتقدمة .
- يترتب على انضمام العراق لـ (WOT) ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض اجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجه ، مع اهمال العناية بالقوى العاملة تدريبا وتاهيلا ، وذلك بهدف تخفيض تكاليف الانتاج ، وقد يصل الامر في بعض القطاعات للاستغناء عن اعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معه اعادة تاهيلهم وتدريبهم لاعادة اندماجهم في سوق العمل مرة اخرى .
- تؤدي مسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة الى فرض هيمنة اجنبية على الثروات العراقية واستغلال متزايد للدول الصناعية وشركاتها متعدد الجنسية للموارد العراقية ، من المتوقع ان تجري ازالة جميع جوانب الاستثمار التي تتعارض مع مبدأ سريان المعاملة الوطنية

على المنتجات المستوردة على ان تصبح هذه المعاملة على الاستثمارات الصناعية الاجنبية فقط .

- اغراق السوق المحلي بمختلف انواع السلع المستوردة الصناعية منها ام الزراعية ذات الاسعار المنخفضة بالرغم من انها ليست بتلك الجودة العالية ، ادى ذلك الى تراجع الانتاج المحلي سواء من السلع الصناعية ام الزراعية ، لان السلع المستوردة اقل سعرا من السلع المنتجة محليا ، وكان هذا احد الاثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية التي ادت الى زيادة معدلات البطالة في البلد .

- بالرغم من ان العراق لا يزال مراقبا في منظمة التجارة العالمية ولم يكتسب بعد صفة العضوية الا ان الاجراءات التي اتخذها بعد عام ٢٠٠٣ من خلال سعية المستمر باتجاه اعتماد سياسة الية السوق وتحرير تجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات الكمركية على السلع والخدمات المستوردة ومانتج عن ذلك من اغراق للسوق المحلي بمختلف انواع السلع والخدمات المستوردة ، مع تراجع مستمر للانتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية ، وكان لذلك اثر سلبي على الميزان التجاري ، وقد شهد العراق عجزا مستمرا في ميزانه التجاري للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) ، كما يظهر ذلك في الجدول (٣) وهذا يدل على أن لإجراءات تحرير التجارة الخارجية اثر سلبي على الميزان التجاري في العراق(٣٨) .

جدول (٣)

الميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) مليون دولار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	رصيد الميزان التجاري	الملاحظات
١٩٩٠	١٢١،٨٦	١٥٠٢،٦٥	- ١٣٨٠،٧٩	عجز
١٩٩١	٣٥،٠٦	١٨٦،٣٦	- ١٥١،٣	--
١٩٩٢	١٥،٠٥	٢٠٦،١٩	- ١٩١،١٤	---
١٩٩٣	١٤،٢١	٤١٥،٠٣	- ٤٠٠،٨٢	---
١٩٩٤	١٢،٦٦	٢٧٦،٥	- ٢٦٣،٨٤	---
١٩٩٥	١٥،٥١	٢٨٢،٨٨	- ٢٦٧،٣٧	---
١٩٩٦	٣٥،٠١	٢٣١،٥٩	- ١٩٦،٥٨	---
١٩٩٧	٣٦،٦٧	١٨٤،٨١	- ١٤٨،١٤	---
١٩٩٨	٦٩،٣٨	٢٤٧،٣٧	- ١٧٧،٩٩	---

١٩٩٩	١٠٣,٧٣	٤٣٢,٢٧	- ٣٢٨,٥٤	---
٢٠٠٠	٨٣,٠٦	٧٢١,٤	- ٦٣٨,٣٤	---
٢٠٠١	٩٣,٩٤	١٣٦٤,٩٩	- ١٢٧١,٠٥	---
٢٠٠٢	٦٣,٣٣	١٣٢٨,٠٢	- ١٢٦٤,٦٩	---
٢٠٠٣	١٧٨٢٩٣٩٦	١٨٢٣٨٨٢٤	- ٤٠٩٤٢٨	---
٢٠٠٤	٢٥٨٧٧٩٣٠	٣٠٩٥١٨٠٦	- ٥٠٧٣٨٧٦	---

المصدر: البنك المركزي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات مختلفه :

ملاحظه: تتضمن الصادرات النفط الخام والمنتجات النفطية

من تحليل بيانات الجدول (٣) نجد أن الميزان التجاري العراقي لجميع السنوات المذكوره فيه كان يعاني من العجز ، لأن قيمة الاستيرادات كانت أعلى من قيمة الصادرات، والسبب في ذلك هو أن العراق كان يعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضه عليه خلال المده من ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٣ ، ولم يسمح له إ لا بتصدير النفط الخام وفق اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء، إلا أنه وحتى بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنه بعد عام ٢٠٠٣ بقي الميزان التجاري العراقي يعاني من العجز ، وذلك لأن قيمة الاستيرادات كانت ولا تزال أكبر من قيمة الصادرات خاصة إذا أستثنينى منها قيمة الصادرات من النفط الخام، وذلك بسبب فتح الحدود على مصراعيها أمام مختلف أنواع السلع والخدمات بعد عام ٢٠٠٣ ، إذ دخلت مختلف المنتجات الزراعية والصناعيه دون قيد أو شرط إلى السوق العراقيه بأسعار منخفضه وبنوعيه رديئه ، مما أدى إلى إغراق السوق العراقيه بالسلع والبضائع الأجنبية ،وسبب ذلك تراجع بل وتوقف الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعيه والصناعيه وأغلقت الآلاف من المصانع والمعامل أبوابها وسرحت منتسبيها بسبب منافسة المنتجات الأجنبية لها التي أغرقت السوق العراقيه، وهذا يعني أن تحرير التجاره والعولمه وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ كانت ذات آثار سلبيه على الاقتصاد العراقي، علما أن الميزان التجاري العراقي حتى الآن يعاني من العجز ،لأن قيمة الاستيرادات أعلى من قيمة الصادرات خاصة إذا أستثنينى قيمة الصادرات النفطية من ذلك، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع القطاعين الزراعي والصناعي عن الإنتاج بشكل كبير جدا ولأسباب مختلفه.

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا / الاستنتاجات :

- ١- ان الدول النامية تسعى من خلال تحرير التجارة الخارجية للاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من مزايا تحرير التجارة الخارجية ، الا ان هذه الدول لم تستفيد من تحرير التجارة الخارجية خاصة في قطاع الصناعة لانها تعتمد على انتاج وتصدير المواد الاولية والزراعية اكثر من غيرها .
- ٢- ان تحرير التجارة الخارجية يؤدي الى نقل التكنولوجيا واعادة هيكلة البنى التحتية للدول النامية واستيراد السلع الضرورية التي لايمكن انتاجها محليا في الدول النامية .
- ٣- عدم مطابقة الجودة والمواصفات القياسية ومعايير جودة المنتجات الصناعية وفق المعايير العالمية في الدول النامية ادى الى عدم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة في الاسواق الخارجية .
- ٤- ادى تحرير التجارة الخارجية الى اغراق الاسواق في الدول النامية بالسلع والخدمات الاجنبية ذات الجودة والسعر المنخفض مما ادى الى تراجع الانتاج المحلي في الدول النامية لعدم القدرة على المنافسة .
- ٥- ان مفاوضات تحرير التجارة غير متكافئة وتصب دائما في مصلحة الدول الصناعية وليس من صالح الدول النامية .
- ٦- هناك بعض العوائق الخاصة بالعلاقات الدولية تحد من استفادة الدول النامية من تحرير تجارتها الخارجية .
- ٧- ادى تحرير التجارة في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية والعراق الى اغراق

أسواقها بالمنتجات الأجنبية على حساب منتجاتها المحلية.

- ٨ - ادى تحرير التجارة في بعض الدول النامية الى حصول فائض في ميزانها التجاري ، في حين ادى في دول اخرى الى حصول عجز مستمر في ميزانها التجاري .
- ٩ -إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي الى نقل التكنولوجيا الحديثة واعادة هيكلة البنى التحتية للدول النامية واستيراد السلع الضرورية التي لايمكن انتاجها محليا .
- ١٠- اغراق اسواق الدول النامية بالسلع والخدمات المستوردة مما ادى الى تراجع الانتاج الوطني في الدول النامية .

- ١١ - ان التزام العراق بمضامين اتفاقيات (WTO) ، سيدفعه بشكل قسري او اختياري الى الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي سواء من خلال تغيير التشريعات والقوانين التي لا تتلائم مع آليات اقتصاد السوق وتغيير هيكلية مؤسسات القطاع العام وخصائصها او بناء المؤسسات والاجهزة التي تتطلبها عملية الانتاج الاقتصادي والتجاري والتكيف مع آليات السوق الحر فيما يتعلق بالتحريك التدريجي للاسعار والالتزام بمبدأ المنافسة في التجارة وتطبيق اجراءات الدعم والحماية والسماح للاستثمار الاجنبي المباشر وغيرها .
- ١٢ - امكانية العراق على تلافي الاثار السلبية او الحد منها وتعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام الى (WTO) ، واندماجها بالاقتصاد العالمي الجديد مرهون بقدرة على احداث الاصلاح الاقتصادي المطلوبه ومعالجة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العامة .
- ١٣ - ان انضمام العراق لـ (WTO) ، ستكون له اثار سلبية اكثر من الايجابية لعدم وجود انتاج زراعي او صناعي متطور قادر على منافسة المنتج المستورد .

التوصيات :

- ١- على الدول النامية تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية والاستفادة منها لتوفير النقد الاجنبي ونقل التكنولوجيا واستيراد السلع الضرورية والهامة للانتاج الصناعي والتي لايمكن انتاجها محليا .
- ٢- يجب على الدول النامية تنمية وتطوير صادراتها من السلع والخدمات ليتمكنها ذلك من الحصول على راس المال الاجنبي .
- ٣- الارتقاء بجودة المنتجات وتطوير المواصفات القياسية لانتاج سلع وخدمات قادرة على النفاذ في الاسواق ومنافسة السلع الأجنبية ذات الجودة العاليه والسعر المنخفض
- ٤- نظرا لاهمية القطاع الصناعي ، يجب على الدول النامية تنمية وتطوير الصادرات الصناعية وذلك باتخاذ خطوات ايجابية في مجال التجارة الخارجية وتبني برامج مكثفة لاعداد الكوادر التسويقية في الوحدات المصدرة وتنشيط رجال الاعمال والمصدرين وتوفير البيانات لهم عند الاسواق الخارجية والفرص المتاحة للتصدير .
- ٥- وضع استراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام الى (WTO) ، ومحاولة الاستفادة قدر الامكان من المزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية .
- ٦- العمل على رفع جودة الانتاج المحلي (الزراعي والصناعي) ليتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية ، وكذلك منافسة السلع المستوردة داخل السوق المحلي .
- ٧- تشجيع المنتجين للارتقاء بصناعتهم ومواكبة احدث اساليب التكنولوجيا الحديثة ، مع العناية بتطوير اساليب منافسة السلع المستوردة داخل السوق المحلي .

- ٨- العمل على تخفيف الحواجز الجمركية على مستلزمات الانتاج ليساعد ذلك على تخفيف
كلفة الانتاج . مما يؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية للمنتج المحلي .
- ٩- يجب على العراق اجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية والعمل على توفر الاستقرار
السياسي والامني ، ليتمكن من جذب الاستثمار الاجنبي للبلد .

١٠ -على العراق عدم رفع الحماية عن الصناعات الناشئة بحجة استكمال متطلبات الانضمام الى
(WTO) ، لان ذلك يمثل خطرا يهدد تلك الصناعات ويقف عائقا في طريق تطورها مستقبلا .

المصادر :

- ١- موسى سعيد وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ،
٢٠٠١ ، ص ١٣ .
- ٢- حمدي عبد العظيم ، اقتصادات التجارة الدولية ، دار النهضة للطباعة والنشر ، الاردن
، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤ .
- ٣- محمود يونس ، اساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ٢٠٠١ ،
ص ١٢ .
- ٤- سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التاثير والتنظيم ، ج١ ، الدار المصرية اللبنانية
، مصر ، ١٩٨٨ ، ص ٢٦ .
- ٥- رشاد العصار وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعة ، ط
، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٣١ .
- ٦- عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة ، مصر ،
٢٠٠٤ ، ص ٢٣٤ .
- ٧- روجي دهيم (RogeDehem) ، مدخل الى الاقتصاد ، ترجمة سموي فوق العادة
، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٦٢ .
- ٨- مجدي محمود شهاب وآخرون ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة
للنشر ، مصدر ، ١٩٩٨ ، ص ١٩ .
- ٩- السيد محمد احمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٩ ،
ص ٢٧-٢٨-١٢٦
- ١٠- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ،
ج٢ ، ط١ ، مجموعة الدول العربية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٣ .
- ١١- قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات
الجامعية ، ط٣١ ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٩ .
- ١٢- عطا طيرش ، اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، دراسة حالة
الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
المركزي الجامعي ، غرداية ، ٢٠١١ ، ص ٢٢ .
- ١٤- محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ،
مصر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .
- ١٥- محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصادات الدول النامية ، مجلة
الباحث ، جامعة ورقلة ، ع ١٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢ .
- ١٦- محمد علي ابراهيم ، الاثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٣ ،
ص ١٢ .
- ١٧- عبد المطلب عبد الحميد ، الجات واليات منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية
، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٤ .

- ١٧- ناصر عدون ، محمد منتاوي ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٩ .
- ١٨ - عبد الناصر نزال العيادي ، منظمة التجارة العالمية و اقتصادات الدول النامية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٧ .
- ١٩ - منير الحمش ، تحرير التجارة الخارجية ، قاطرة نحو النمو ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية . دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ .
- ٢٠ - بدوي محمد ابراهيم ، اثر العولمة على اقتصادات الدول النامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص ٥٣ .
- جمال الدين لعويسات ، العلاقات الدولية والتنمية ، دار هومه ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٥ .
- ٢١ سمير اللقمانى - منظمة التجارة العالمية واثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، دار رائدة ، المكتبة الوطنية ، الرياض ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٤٠ .
- ٢٢ اسماعيل حسن عثمان ، اثر تحرير التجارة الخارجية على الصادرات السودانية ، دراسة تحليلية للفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ٢٠١٣ ، ص ٢٠ .
- ٢٣ ابراهيم العيساوي ، الجات واخواتها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٥٧ .
- ٢٤ - مصطفى العبد الله ، الاتفاقية العامة للتعريف الكمركيه واثارها على الاقتصادات العربية ، مجلة الفكر السياسي ، ع ٢٤ ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٥ .
- ٢٥ - محمد ناجي خليفة ، اتفاقية منظمة التجارة العالمية واثارها على الدول النامية ، نقلا عن الموقع الالكتروني . [Httpi // WWW. Sarambite .com / exposeeco 3.htm](http://WWW.Sarambite.com/exposeeco3.htm)
- ٢٧ - نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية ، واهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢ .
- ٢٨ - حمود النجار ، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد ، مجلة الثوابت ، الكويت ، ع ٢٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٤ .
- ٢٩ - فضل علي المثني ، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٠ .
- ٣٠ - الموقع نيك الجزائري . [http:// www.bank – of-algerie.dz / bulletin statique.Htm](http://www.bank-of-algerie.dz/bulletin-statique.Htm)
- ٣٣ -سمير اللقمانى- منظمة التجارة العالمية واثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، دار رائدة ، المكتبة الوطنية ، الرياض ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ٦٥ .
- ٣٤ -وليد عودة ، اراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي ، مجلة اوراق اقتصادية ، ع ١٦٤ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٩ .
- ٣٥ -المجموعة الاحصائية السورية للاعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) المكتب المركزي للاحصاء دمشق ٢٠١٠ .
- ٣٦ -جلال امين ، العولمة والتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٦ .
- ٣٧ -عبد الكريم ابو هات ، العراق والنظام التجاري المتعدد الاطراف ، (WOT) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد السابع ، ع ٣٤ ، ٢٠٠٥ ، ص ٦ .
- ٣٨ -البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للاعوام من (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) .

